

يقصد بأنواع المؤسسات لسائلة المؤسسات التي يترکب منها هيكل النظام المالي وهي كثيرة منها المؤسسات المالية المصرفي: وأسوق الأوراق المالية ومؤسسات الوساطة المالية من مؤسسات استثمار وادخار وتمويل، إن النظام المالي هو عبارة عن هيكل مؤسسي يتفرع إلى منظومات يمكن أولاً - المصارف والتي تشكل النظام المالي المصرفي بكل وحداته وتضم: رابغا - أسواق الأوراق المالية: وتخالف كل مؤسسة ملية من المؤسسات السابقة الذكر بطبيعتها ووظيفتها ونمط عملها عن المؤسسات المالية الأخرى : على الرغم من أن كل منها تمارس عملية مضمونها تعبئة الموارد وتوزيعها، وتجمع المصارف لتشكل النظام المصرفي، وشركات التأمين لتشكل قطع شركات التأمين، وهناك المؤسسات الأخرى التي تفر. م بأنشطة تمويلية وادخارية استثمارية والتي يشرف عليها ويضبط إجراءاتها المصرف المركزي، وهناك أسواق الأوراق المالية ومن هنا يكون النظام المالي بمثابة الوعاء الكبير الذي يضم كل هذه النظم الفرجنة بمؤسساتها المختلفة، وتعرض ميزانية النظام المالي الموجودات المادية والمالية والمطلوبات وصافي: الثروة لتلك المؤسسات المالية المختلفة. أهمية المؤسسات المالية للمجتمع ومسؤولياتها الاجتماعية: المؤسسة المالية التي تعمل في المجتمع تعد جزءاً من ذلك المجتمع ويكون لها دوراً وأهمية فيه من خلال تنظيم العمليات المالية وتوفير الخدمات المالية التي تسهل على المتعاملين من تجار ومتثمرين وصناعيين. غيرهم ممارسة أعمالهم وتقدم لهم صيفاً متعددة من آليات الثقة والضمانات للحقوق وحماية الوارد من العبث والأهم من كل هذا أن المؤسسة المالية تشغل الموارد العاطلة من خلال توجيهها للموارد المالية تلك نحو القطاعات التي تكون في حاجة لها فتخلق فرصاً للعمل وفق آلية سوقية بعيداً عن التدخلات الحكومية باستثناء العمليات التنظيمية والرقابية والإشرافية. وتُلقى على المؤسسة المالية مسؤولية اجتماعية كبيرة وقد يرتبط تطور المجتمع بتطور مؤسساته المالية ومن هنا يقاس تقدم المجتمعات من خلال مؤسساته المالية فهي انعكاس لمستوى الثقة في المجتمع. فالثقة تعد ضمن المفهوم الحديث موجوداً اجتماعياً، المجتمع موثقاً به كان المجتمع قادرًا على خلق مؤسسات مالية تشغل موارده وتطوره وهذا ما يميز المجتمعات المتقدمة عن المجتمعات النامية. يمكن تصنيف المؤسسات المالية إلى مجموعتين هما : تمثل الوسطاء الماليين وهم الذين يقومون بدور الوساطة المالية من خلال قبول الودائع أو المدخرات وتقديم القروض. أمثلاً المصرف التجاري يقبل الودائع والتي تعتبر أصول مالية ولكنها بالنسبة للمصرف تعتبر دين (أوراق مالية ثانوية)، يستخدمها لعمل قروض واستثمارات، وشركات الاستثمار وصناديق التقاعد، وتتمثل في مؤسسات مالية أخرى لا تقوم بدور الوساطة مثل: سمسارة الأوراق المالية، وغيرها من الشركات الأخرى تقدم خدمة أو أكثر من الخدمات المالية مثل الانتeman قصير الأجل. ويتمثل دور سمسارة الأوراق المالية في الوساطة بين البائع والمشتري بحيث يتم تبادل الصفة المالية ويحصل السمسار على عمولة مقابل الجهد الذي بذله للتوفيق بين المشتري والبائع. فلا يقومون بدور الوساطة بين البائع والمشتري، وإنما يقومون بشراء الأوراق المالية لحسابهم بغرض إعادة بيعها وتحقيق الربح بمصارف الاستثمار وهي تتعهبا بتصريف إصدار أسهم أو سندات أو أوراق حكومية جديدة أو شراء هذه الأوراق ثم إعادة بيعها بأسعار أعلى. وتقوم المصارف العقارية بنفس الوظيفة حيث تقوم بالحصول على العقارات سواء منازل أو غيرها وتقوم باستئناف. أنها بقروض طويلة الأجل لراغبي الحصول على هذه العقارات من خلال شركات التأمين أو بنوى الادخار . ويعتبر كل من سمسارة وتجار الأوراق المالية ومصارف الاستثمار والمصارف العقارية أنواع متخصصة من المؤسسات المالية، فهم ليسوا وسطاء ماليين مثل المصارف التجارية أو الاتحادات الائتمانية أو مصارف الادخار أو شركات التأمين. فهذه الأنواع من المؤسسات المالية لا تنشأ أوراق مالية خاصة بها لكي يصبح دورها وسيط، وإنما دورها هو مجرد نقل أو تمرير أوراق مالية تم اصدارها من غلاف مؤسسات أخرى إلى مشترين أو مستثمرين من السوق. الفرق الرئيسي بين نوعي المؤسسات المالية هو أن : . سسات المالية المصرفية تقبل الإيداعات في حسابات الادخار، غير المباح لدى المؤسسات المالية غير المصرفية. إن طبيعة النظام المالي: تخون من مجموعة من العلاقات المتداخلة بين الوحدات الاقتصادية، يمكن لها أن تظهر واضحاً من خلال تجميع ميزانيات الوحدات الاقتصادية تلك على أساس قطاعي، وإن ما تظهره الميزانية الكلية القومية يتمثل في الطبيعة المتداخلة للقطاعات مع بعضها في الاقتصاد ومن ضمنها قلماع بقية أنحاء العالم، وتعرف العلاقات المالية المتداخلة بأنها عبارة عن الأدوات المالية التي تذهب ما من التعاملات المالية والتي تشكل النظام المالي والذي لا يخرج عن الآتي : إن النظام المالي ما هو إلا شبكة من العلاقات المالية بين الوحدات الاقتصادية. ثم بنية مالية فوقية بطبيعتها المتداخلة تستند على قاعدة اقتصادية تحتية هي ثروة الدليلة. وتعتبر المؤسسات المالية وغيرها من الوسطاء جزء من النظام المالي الذي يخدم المجتمع حيث يتكون النظام المالي من شبكة من الأسواق المالية، والحكومة وهي تكون هذا النظام وتنظم وتضبط عملياته وترافقه. المصارف يعتبر المصرف أكثر أنواع المؤسسات المالية المصرفية انتشاراً. وهو عبارة عن وسيط مالي بين مزودي

"مودعي" المال وبين المقرضين الذين يستخدمونه. تتمثل المهام الرئيسية للمؤسسة المالية المصرفية في قبول الإيداعات ومن ثم استخدامها في تقديم القروض لعملائها، وغيرها . والأمان. يتم تحديد قدرة المصرف على منح القروض وفقاً لنسبة الاحتياطات النقدية التي يملكتها. من السهل نسبياً على المصرف جمع أموال على اعتبار أن هناك حسابات معينة مثل الودائع تحت الطلب - لا تمنحك صاحب الحساب أية نسبة من الفائدة. يكسب المصرف المال من خلال استثمار المال . المدفوع لديه عبر الأصول السلع المالية أحياناً، المصرف المركزي: هو مصطلح يستخدم لوصف السلطة المسئولة عن السياسات المؤثرة على المعروض النقدي والائتمان، بمعنى أنها تستأثر أدوات السياسة النقدية مثل تغيير متطلبات الاحتياطييات لدى المصارف التجارية وتسهيلات الإفراض وعمليات السوق المفتوحة من أجل التأثير على الأساس النقدي ومعدلات الفائدة على: لمدى القصير، الأمر الذي يصب في صالح الاقتصاد بوجه عام. فالمصرف المركزي هو إذا مؤسسة حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرف في الدولة وتقع عليها مسؤولية إصدار النقد والعمل كوكيل مالي للحكومة، نشأة وتطور المصرف المركزي: كانت بداية المصارف المركزية مع قيام مصرف السويد في العام 1688 ، تلاه مصرف إنجلترا في العام 1694 ، الذي يعتبره بعض الكتاب والباحثين البداية الحقيقة لكونه أول من مارس مبادئ ووظائف اصحاب المركبة والتي لازالت سارية المفعول حتى اليوم، هذا بالإضافة إلى أن العديد "ن" المصارف المركزية في العالم اتخذت مصرف إنجلترا كنموذج اعتمد عليه عند قيامها. الإصدار الرئيسية، وربما ساعدت الدولة على إنشاء مصرف جديد بصلاحيات وامتيازات خاصة، مترافق مع سيطرة ورقابة حكومية بدرجات متفاوتة، وفي أغلب الأحياء نشأ المصرف المركزي كمصرف تجاري ميزته الحكومة لأن تخصه بودائع أو امتياز إصدار أوراق المصرف. وقد أصبح المصرف المركزي صيرفي الحكومة ووكيلها المالي، ومع بداية القرن العشرين كانت كل دول أوروبا تقريباً تملك مصرفها للإصدار بالإضافة إلى بعض الدول في الشرق وفي أفريقيا . أما في دول العالم الجديد وبعض أقطار العالم القديم (كالهند والصين)، فإنها لم تعرف المصارف المركزية إلا في انقضى العشرين. وبعد مصرف إنجلترا توالي إنشاء المصارف المركزية في أوروبا خلال القرن التاس عشر، حيث أنشأ مصرف فرنسا في العام 1800 ، وكان مرتبطة بشكل وثيق بالحكومة منذ ماته، وتأسس مصرف هولندا المركزية عام 1814 ، وإسبانيا 1856 ، أما في الولايات المتحدة . الأمريكية فقد أدى الذعر 1. ذي حدث في العام 1907 إلى تأسيس نظام جديد للصيرة المركزية في العام 1913 ، بشكل أني عشر مصرفًا احتياطيًا اتحاديًا لكل منها سلطة على منطقة محددة . مع مجلس احتياطي اتحادي للتنسيق فيما بينها يقع مقره في واشنطن. وقد كان للمؤتمر الدولي المالي الذي احتضنته بروكسل في العام 1920 أثر كبير على انتشار المصارف المركزية لمراقبة إصدار النقد وخدمة التعاون الدولي، تؤدي المصارف المركزية . وظائف متشابهة تهدف من ورائها إلى تحقيق الصالح العام بيد أن ممارسة هذه الوظائف تختلف من بيئه اقتصادية إلى أخرى. فالمصارف المركزية في العصر الحديث تقوم بكل أو بعض لوظائف التالية: 1. القيام بالخدمات 2. مصرفية الحكومة مما جعل المصرف المركزي يدعى بمصرف الحكومة. 4. إدارة احتياطيات الدليلة من العملات الأجنبية ومراقبة أحوال التجارة الخارجية لغرض المساهمة في تحقيق استقرار أسعار الصرف الأجنبي. 6. مراقبة الائتمان كما : نوعاً وتوجيهه لما يخدم السياسة النقدية المرسومة. وهذه الوظيفة لم تظهر أهميتها إلا في السنوات الأخيرة، ومعظم الدراسات والمؤلفات الاقتصادية لم تتناولها. ومن أهم ما يلي: المواري، وتنتمي هذه النسبة مع السياسة الائتمانية المرغوبة. 2. يعين شكل الموجودات التي تؤلف الاحتياطي النقدي القانوني كأن يشترط المصرف المركزي احتفاظ المصارف التجارية بنسبة من ودائعها على شكل نقد سائل (عملة) ونسبة أخرى بشكل موجود ت مالية كحوالات الخزينة والسترات الحكومية الطويلة الأجل. 3. تحديد رؤوس أموال المصارف ومجموع المبالغ التي يمكن للمصرف التجاري الواحد إقراضها كنسبة من أس المال المدفوع. 5. تحديد نسبة التأمينات النقدية التي تستوفيها المصارف التجارية من عملائها مقابل فتح الاعتمادات المستندية لغرض تنظيم وتسهيل التجارة الخارجية وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة. 5. يعين مكونات السبلة وكيفية احتسابها لتمكين المصرف المركزي من توجيه القابلية الإقراضية للمصارف. 6. تزويد المصرف الركيبي بإحصائيات دورية وموازنات شهرية وفصيلية للتأكد من تطبيق المصارف التجارية لتعليمات الصادرة من قبله مصرف ليبيا المركزي : أنشئ المصرف في سنة 1955 تحت اسم (البنك الوطني الليبي) وبدء ممارسة نشاطه في عام 1956 وتم تغيير اسمه إلى (بنك ليبيا) في سنة 1963 وبموجب صدور قانون المصارف رقم 4 لسنة 1963 الذي حدد سلطة . المصرف ومنه كافة الصلاحيات المنوحة للمصارف المركزية. وأخيراً تم تعديل اسمه في سنة 1971 إلى اسم (مصرف ليبيا المركزي). يتكون المصرف المركزي من :- 1. المحافظ / رئيسا . 2. نائب المحافظ / نائب الرئيس . 3. الكاتب العام لأمانة ابة تقي" -للمالية عضوا . 4. أربعة أعضاء من ذوى المؤهلات العالمية في مجالات القانون أو الشؤون المالية أو

المصرفية أو الاقتصادية . ووضحت المادة السابعة عشر من القانون رقم 1 لسنة 2005ف كيفية اختيار المجلس حيث نصت على أن يختار المحافظ ونائبه بقرار من مؤتمر الشعبي العام لمدة خمس سنوات ويجوز إعادة اختيارهما ويختار الأعضاء الآخرون ، غير الكاتب العام المنصوص عليه في المادة 14 من هذا القانون : المصارف التجارية تعد المصارف التجارية حدى أهم المؤسسات المالية الوسيطة وأقدمها، ويعتبر المصرف التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح المصرف التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطًا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال. وتعرف المصارف التجارية بأنها مؤسسة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض، لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة. ولكي تتحذأ أية مؤسسة صفة المصرف التجاري، لابد من توافر عدة شروط حتمتها التشريعات المصرفية وهي: - أن الأعمال التي تمارسها المؤسسة المصرفية هي على سبيل الاحتراف أو الاعتياد وليس نشاطاً طارياً بؤقتاً . - إن المتاجرة بالنقود التي يمارسها المصرف على سبيل الاحتراف تعني أن الأموال التي يستخدمها في عمله، هي من الأموال التي يتقادها من الجمهور أفراداً أو مؤسسات على شكل ودائع أو قروض أو ما في حكمها. تقدم المصارف التجارية خدماتها المصرفية للجمهور دون تمييز ، كما تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم، نشأة المصارف التجارية: يرتبط ظهور المصارف التجارية تاريخياً بتطور نشاط الصيارة والصاغة، ورجال الأعمال، وكل من يرغب في الحفاظ على أمواله من السرقة، وياخذ الوديعة، ومكتساً في خزان الصاغة، وقد تنبه الصاغة إلى الحقيقة ف: ساروا يفرضون ما لديهم من أموال مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للمصارف : هي الإقراض، أما توليد النقود أو تكوينها، وبعطيه للمقترض، وخاصة بعدما أصبح الأفراد يثقون بهذه لإتصالات، لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاءون، كما دلتهم على ذلك تجارتهم عديدة خلال تعاملهم مع الصاغة. بمعنى أن هذه المؤسسات التي تحولت مع الزمن إلى مصرف تجاري، وهذا يمثل تحولاً . مصرف ليبيا المركزي: أنشئ المصرف في سنة 1955 تحت اسم (البنك الوطني الليبي) وبهذه ممارسة نشاطه في عام 1956 وتم تغير اسمه إلى (بنك ليبيا) في سنة 1963 ويوجب صدور قانون المصارف رقم 4 لسنة 1963 الذي حدد سلطة .

المصرف ومنحه كافة الصالحيات الممنوحة للمصارف المركزية. وأخيراً تم تعديل اسمع في سنة 1971 إلى اسم (مصرف ليبا
المركزي). يتكون المصرف المركزي من : - 1. المحافظ / رئيسا . 2. نائب المحافظ / نائب الرئيس . 3. الكاتب العام لأمانة أدية
- تتجزء-للمالية عضوا. 4. أربعة أعضاء من ذوى المؤهلات العالمية في مجالات القانون أو الشؤون المالية أو المصرفية أو
الاقتصادية . غير الكاتب العام ، ر - : المصارف التجارية تعد المصارف التجارية حتى أهم المؤسسات المالية الوسيطة
وأقدمها، ويعتبر المصرف التجارى نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح المصرف التجارى
بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال. وتعرف المصارف
التجارية بأنها مؤسسة هذتها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض، لتعيد استخدامها في
مجالات استثمارية متنوعة. ولكي تتخذ أية مؤسسة صفة المصرف التجارى، لابد من توافر عدة شروط حتمتها التشريعات
المصرفية وهى : - أن الأعمال التي تمارسها المؤسسة المصرفية هي على سبيل الاحتراف أو الاعتياد وليس نشاطاً طارئاً : وقتاً.
إن المتاجرة بالنقود لتي يمارسها المصرف على سبيل الاحتراف تعنى أن الأموال التي يستخدمها في عملينه، هي من الأموال التي
يتقاضاها من الجمهور أفراداً أو مؤسسات على شكل ودائع أو قروض أو ما في حكمها. - تقدم المصارف التجارية خدماتها
المصرفية للجمهور دون تمييز، متنوعة لاستثمار مدخراتهم، نشأة المصارف التجارية: يرتبط ظهور المصارف التجارية تاريخياً
بتطور نشاط الصيارة والصاغة، ورجال الأعمال، وكل من يرغب في الحفاظ على أمواله من الامياع أو السرقة، ويأخذ الوديعة،
ومકداً في خزان الصاغة، وقد تنبه الصاغة إلى الحقيقة فـ: ساروا يقرضون ما لديهم من أموال مقابل فائدة، وهذا نشأت
الوظيفة التقليدية الثانية للمصارف : هي الإقراض، أما توليد النقود أو تكوينها، وبعطيه للمقترض، وخاصة بعدما أصبح الأفراد
يتقون بهذه لإتصالات، لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاءون، كما دلتهم على ذلك تجاربهم عديدة خلال تعاملهم مع
الصاغة. بمعنى أن هذه المؤسسات التي تحولت مع الزمن إلى مصرف تجاري، أخذت تكون نقوداً جديدة (نقود الودائع)، وهذا يمثل
تحولًا كبيراً في نشاط المصارف التجارية، مقتصرة على الإصدار النقدي وحده، وتتولى هذه المهمة الحكومات بوساطة مصارف
الإصدار، : والتي تعرف الآن بالمصارف المركزية، إن المصارف التجارية لم تعد مؤسسات مالية أو مصرية وسيطة بين
المقرضين (المدخرين)، والمقترضين (المستثمرين)، أهداف المصارف التجارية: 1. الربحية: تسعى إدارة المصارف دائمًا إلى
تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف، إذ إن الغرض الأساسي، لنرى كفاءة الإدارة، فإذا حققت الإدارة أرباحاً أكبر فإن ذلك

يعني أنها أكفاً من غيرها، كما أن الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق الأرباح. وحتى يتمكن المبرف من تحقيق الأرباح، ينبغي أن تكون إيراداته أكبر من تكاليفه، وتشتمل إيرادات المصرف البنود التالية: أ. الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية. ب. العمولات البائنة التي تتضاعفها المصارف، ج. أتعاب الخدمات التي تقدمها المصارف، وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات اقتصادية ومالية، د. فروقات . ملة الأجنبية، وبعها. هـ. إيرادات أخرى كعوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والعوائد المتحققة من خصم الكمبيالات. أما فيما يتعلق بتكاليف المصرف، فإنها تشتمل على الآتي: أ. الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم المصرف بدفعها . 2. السيولة: سيولة أي أصل من الأصول، تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة وبناءً عليه، فإن البيضة أكثر سيولة من العقارات، والذمم المدينة أكثر سيولة من البماعة وهكذا. أما السيولة في المصارف فتعني قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القبرة على مواجهة طلبات سحب المودعين، ومقابلة متطلبات الائتمان، هذا يعني أن المصارف التجارية أن تحافظ بنسبة سيولة تمكناً من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة فالمصارف التجارية لا تستطيع كبيرة مؤسسات الأعمال الأخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة ذاتية لدى المصرف، كافية بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض المصرف للإفلاس. 3. الأمان: لا يمكن للمصارف التجارية أن تستوعب خسائر تزيد على رأس المال الممتلك، فأي خسائر من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين، لذلك تسع: المصارف التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب :امشروعات ذات الدرجة العالمية من المخاطر، وإلى تعدد المناطق الجغرافية التي يمها المصرف، لأن ذلك يؤدي إلى تباين الزبائن (المودعين والمقرضين) وأنشائهم، وتبادر في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة، وباختصار لهم الفروع في توسيع دائرة المصرف والقروض التي يقدمها وهو ما يقلل من احتمالات حدوث مسوحات ضخمة مفاجئة، وفي ضوء ما تعلم، وهو ما يمثل مشكلة الإدارة المصرفية، فعلى سبيل المثال، يمكن للمصرف التجاري تحقيق درجة سيولة عالية من خلال احتفاظه بنقية كبيرة داخل خزائنه، إلا أن ذلك يؤثر سلباً في هدف الربحية، فلنقيمة الرائدة داخل الخزينة، وبالمنطق نفسه أيضاً، فإن المصرف التجاري يمكنه توجيه أمواله إلى الاستثمارات التي تدر عائدًا ٥% على الأقل، بارتفاع درجة المخاطرة، وهو يرى بعض الباحثين، أن الهدف الأساسي الذي يجب أن يسعى إليه المصرف التجاري هو تعظيم الربح، وهو ما يستهدفه أصحاب المصرف بالدرجة الأولى، أما السيولة والأمان فيستهدفهما المودعون فيتحققان من خلال التشريعات وتوجيهات المصرف المركزي التي تقلل، وتزيد من حالة الأمان، ومن ثم تصبح السيولة والأمان بمثابة قيود وليس أهدافاً، وظائف المصرف التجاري: لا شك أن قيام أي مصرف تجاري يعني قيامه بمجموعة من الخدمات المصرفية لعملائه، عملية التنمية الاقتصادية، 1. قبول الودائع والمدخرات، أو ودائع لأجل، وبضمانات معينة، للحصول على عائد ٤% من هذه العملية. 2. شراء وبيع الأوراق المية وتحصيل كوبونات لحسابات العملاء، وإصدار خطابات الضمان للعملاء، لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير. 3. تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء، والمسحوبة على عملاء داخل المصرف أو خارجه، أو على مهارف محلية أو خارجية. وكذلك خصم الأوراق التجارية من العملاء الذين يتمتعون بمقدمة التنمية جيدة. 4. المساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية، أو دعمها مالياً وكذلك تنمية المدخرات والاستثمارات المالية لندرة الاقتصاد الوطني. 5. خلق واستخدام وسيلة حديثة تحل محل التعامل بالنقد الفعلي، ممثلة في الشيكات المصرفية وبوالص التحصيل و/orها من وسائل التعامل النقدي الحديث. 6. تسجيل العمليات المالية للعملاء الخاصة بتقديم الخدمات المصرفية لهم. 7. الشخصيات التي تتميز بها المصارف التجارية عن بقية المؤسسات المالية: يعتمد المصرف التجاري في أ. مصادر التمويل الداخلي: وغيرها من الأرباح غير الموزعة، بـ. مصادر التمويل الخارجي: وتمثل في: وودائع لأجل. 1. أنواع المصارف التجارية: 3. المصارف، وذلك على النحو التالي: 4. أولـاًـ من حيث نشاطها ومدى تغطيتها لمناطق الجغرافية: 6. ويقصد بها تلك المصارف، التي يقع مركبها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبيرة. 7. وتبادر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجه، وتقوم هذه المصارف بكافة الأعمال التقليدية للمدارف التجارية، وتنجح الائتمان - قصير ومتوسط الأجل، الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية. 8- المصادر التجارية المهنية: 10. ويعتبر المركز الرئيسي للمصيف والفرع في هذه المنطقة المحددة. وتحتاج هذه المصادر بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط ، 11. 13. 2- بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق: حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم. ، تتميز هذه المصادر بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات المصرف من خلال المستهلك النهائي. 1- المصادر ذات الفروع: وهي

مصارف تتخذ في اتغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانوني لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولاسيما "لأماكن الهمامة، تبlier شؤونه، في لائحة المصرف، وبطبيبة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتم بها الفروع. ويخصص للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظن التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي. وتميل هذه المصارف إلى التعامل في القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) وذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض. وهي عبارة عن سلسلة م.

المصارف نشأت نتيجة لنمو حجم المصارف التجارية، وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وت تكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إدارياً، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي . إحدى قرارات السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين وحدات وبعضها، 3- بنوك المجموعات: وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشي القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتوضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تفرد هذه السياسات بشكل لا مركيزي. وتأخذ هذه المصارف طابعاً احتكارياً، 4- المصارف الفردية: تقوم هذه المصارف على ١٠٠ يمتلك أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال، ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات -قصيرة الأجل - ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق "تجارية المخصوصة، وبدون خسائر، ومن أمثلتها مؤسسة الراجحي المصرفي بالمملكة العربية السعودية، 5- المصارف المحلية: وهي مصارف تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو ولاية وتحظى هذه المصارف لقوانين الخاصة ولمنطقة التي تعمل بها، المصارف المتخصصة هي المصارف التي تختص في القيام بالعمليات المصرافية ومقابلة الاحتياجات الانتهائية لقطاعات اقتصادية محددة، واليكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الرئيسية، وهذا ما يجعلها تختص بتمويل نشاط اقتصادي مرتبطة باسمها. وتختلف المصارف المتخصصة عن غيرها من المصارف في مدة آجال عملياتها، ومصادر تمويلها وطبيعة المجال الذي تعمل فيه. تكمل المصارف المتخصصة عمل المصارف التجارية، حيث تخدم القطاعات التي تعجز عن تلبية احتياجاتها الطويلة المدى من طرف هذه المصارف بسبب طبيعة عملها، وتعمل على تقديم قروض متوسطة وطولة لأجل بشروط ميسرة من حيث فترات وأقساط السداد، وبأسعار فائدة تقل عن تلك التي تعدل بها المصارف التجارية. أو مؤسسات خاصة، وفي الغالب تكون في شكل شركات مساهمة. التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال التسهيلات التي تقدمها إلى قطاعات التنمية والإنتاج. دوافع إنشاء المصارف المتخصصة وفقاً للتسلسل التالي: 1. ترجع بدايات نشأة الصارف المتخصصة إلى دافع الحاجة لحماية صغار المنتجين من مزارعين أو حرفيين أ: صغار المالك من الواقع في براثن المربفين أو صغار المقرضين، الذين عملوا أحياناً على الإضرار بالمقرضين وذلك بالحصول على نسبة عالية من دخولهم في صورة فوائد عالية على القروض، الأمر الذي وصل في غالبية الحالات إلى نزع الملكية العقارية أو إزالة المقرضين، ومن هنا ظهرت الدوافع لدى الحكومات لإنشاء . بنوك متخصصة لإقراض المنتجين بشروط ميسرة وحماية لهم من الأخطار التي يتعرضون لها عند اللجوء للاقتراض. 2. محدودية قدرة المصارف التجارية في الوفاء بالاحتياجات التمويلية للحرفيين وصغار المهنيين، وكذلك المربين بسبب المبالغة في الضمانات المطلوبة للقروض للحفاظ على الأموال المودعة لدى المصرف. 3. تنشأ المصارف المتخصصة في الوقت الحاضر ضمن جهود التنمية الاقتصادية، أو الزراعة أو الإسكان أو غيره، تستلزم قيام مؤسسات مصرافية متخصصة بتمويل نشاط هذا القطاع أو ذاك، وكذلك تيسير وغالباً ما ترصد لهذه المؤسسات مبالغ محددة في الموازنة العامة للدولة سواء مرة واحدة أو على دفعات. مميزات المصارف المتخصصة: تسم الصارف المتخصصة بطبيعة خاصة تميزها عن المصاف التجارية، ولعل من أهم السمات المميزة طبيعة هذه لمصارف العناصر الآتية: 1. التخصص في تمويل قطاع واحد من قطاعات النشاط الاقتصادي أو تمويل نشاط اقتصادي مجدد في الاقتصاد القومي. 2. توفير القروض مثقبة وطويلة الأجل، سواء بالنسبة لأسعار الفائدة أو أقساط وفترات السداد، 3. المشاركة في استثمارات الأنشطة والقطاعات التي تخدمها، وذلك بالمساهمة في رأس - مال الشركة المساهمة التي تنشأ لتزاول أنشطة اقتصادية داخل القطاع. 1. تخطي وظيفة انصارف المصارف المتخصصة الوظيفة المصرفية إلى توفير الخبرات والاستشارات الفنية والمالية للقطاع الذي تخدمه. 2. اعتماد المصارف المتخصصة على مواردها الذاتية بالدرجة الأولى قبل اللجوء إلى موارد إخارجية. 3. تسمح أنظمة المصارف المتخصصة بالأجواء إلى الاقتراض من الجمهور بإصدار سندات، بينما لا يتيح ذلك للبنوك التجارية. 4. تسمح المصارف المتخصصة بإمكانية قبول معوقات غير مستردية لتدخل ضمن مكونات موارد التمويل لدى المصرف، أو من جهات أجنبية مؤسسات تمويلية دولية، مؤسسات عامة أو خاصة وهذا بالطبع لا يسمح به للبنوك التجارية بأي حال. أهم أنواعها هي: 1.7. المصارف الصناعية: والتي تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير

المباشرة إلى المؤسسات الصناعية لفترات متوسطة أو طويلة الأجل، كما تقوم بتمويل المشروعات الصناعية الجديدة أو المساهمة في إنشائها وكذلك إقراض 8. المشروعات القائمة : وتساهم المصارف الصناعية في تحقيق التنمية الصناعية، والقيام بالأعمال المصرافية الخاصة بها وذلك بغرض المشاركة في إنماء اقتصاد الدولة وتنويع هيكل الإنتاج، مما يسهم في دفع عملية تطوير مختلف فروع الصناعة. 1. المصارف الزراعية: نولي هذه المصارف توفير الائتمان الازم لتلبير احتياجات الزراعة الضرورية للمزارعين وأصحاب المشاريع الزراعية من مستلزمات الإنتاج الأساسية، آلات ومعدات، أو نقل أ. 2. المصارف العقارية: تهدف هذه المصارف إلى تمويل قطاع الاستثمارات العقارية، وبما أن تمويلها. يكون لفترات طويلة الأمد نسبياً فهي تعتمد على مصادر. 3. تمويل طويلة الأجل يضا. 3. بنوك الإسكان: تتخصص هذه المصارف في تمويل شراء أو بناء المساكن لذوي الدخل المحدود. 4. بنوك الاستثمار: تعتبر كذلك من المصارف المتخصصة بحيث أنها تؤدي وظائف المصارف التجارية، ولكن هذه الأعمال تعتبر ثانوية بالنسبة لوظيفتها الأساسية وهي دراسة المشروعات الاقتصادية الكبرى وت تقديم الخدمات والمنتجات الاستثمارية ذات القيمة المضافة للعملاء التصرف المتخصصة في ليبيا 5. يقصد بها المصارف التي يكون عملها الرئيسي متخصص في تمويل نشاط معين بنات كالنشاط العقاري أو الصناعي أو الزراعي ولا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الرئيسية . والمصارف المتخصصة في ليبيا هي : 1. - المصرف الزراعي :- 8. 1955 فتح اسم البنك الزراعي الوطني ثم أعيد تنظيمه في عام 1970 بموجب القانون رقم 133 الذي حدد أهداف المصرف الزراعي وفي المساهمة في النهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني وتشجيع التعاون الزراعي ودعمه : 2. - مصرف الادخار والاستثمار العقاري :- 11. 12. لقد أنشئ كمصرف صناعي عقاري في بداية الأمر سنة 1965 ليقوم تمويل النشاط الصناعي والعقاري معاً وقد بدأ نشاطه في سنة 1965 إلا أن قانون رقم 8 لسنة 1981 فصل القسم الصناعي من أعمال المصرف الصناعي العقاري وأسس به مصرف التنمية . 13. وصل عدد فروعه حتى نهاية 2003 إلى 27 فرع موزعة على مختلف مناطق ليبيا . 4- المصرف الليبي الخارجي :- أسس المصرف الخارجي " شركة مساهمة ليبية " بموجب القانون رقم 18 لسنة 1972 وإن للمصرف بمزاولة الأعمال المالية المصرافية المختلفة بالخارج وتأدية بعض الأعمال المصرافية بالداخل . ومن الأعمال التي يقوم بها المصرف : 1. فتح الحسابات بالنقد الأجنبي وقبول الودائع من الخارج ومن غير المقيمين . 2. تحصيل الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة . 3. إصدار المستر والسنادات والأذونات وغير من من الأوراق التجارية . 4. إصدار خطابات الضمان والاعتماد وفتح الاعتمادات المستندية . 6. تمويل عمليات التجارة الخارجية . 7. تمويل المشروعات الاستثمارية . 5- المصرف الريفي :- تأسس المصرف في سنة 2002 : لمؤسسة تمويلية عاملة له الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة : ويهدف هذا المصرف إلى